



تخطيط

ون الدولي

ان المشاركة

رى

لا يوجد



भारतीय प्रबंध संस्थान इन्दौर
Indian Institute of Management Indore

تعارف: "مجلس" 14/7/23

Customized Management Development Programme for Senior Officials of Iraq,
ITEC, Ministry of External Affairs, Govt. of India
Macro Programme Schedule (Tentative) - July 17 - 28, 2023

Date / Day	Session 2 (10:30-11:45)	Session 3 (12:00 - 13:15)	Session 4 (14:30 - 15:45)	Session 5 (16:00 - 17:15)
Monday, July 17, 2023	Inauguration & Group Photograph	Leadership Prof. Himanshu Rai (Director, IIM Indore)	Grievance Management & Redressal Shri Makrand Deuskar (IPS) (Commissioner of Police Indore) (03:30-05:30)	
Tuesday, July 18, 2023	Smart Cities and Infrastructure Development Shri Divyank Singh (IAS) (CEO, Smart City Indore)	Swachh Bharat Mission (Shri Siddhartha Jain (IAS), IMC Additional Commissioner)	Skill Development, Technical Education and Employment, Renewable Energy Shri Manu Shrivastava (IAS) (ACS, Technical Education, Skill Development & ACS, Govt. of M.P.)	Water Mission Shri Praveen Kumar Guru (GM, M.P. Jal Nigam, Bhopal)
Wednesday, July 19, 2023	Crisis Management: Covid Shri Kaushal Raj Sharma (IAS) (Divisional Commissioner Varanasi, Govt. of Uttar Pradesh)	Campus Visit	Public Private Partnerships Prof. Swapnil Garg	
Thursday, July 20, 2023	Meeting & Lunch with MP Government Officials in Bhopal National Judicial Academy (NJA) / All India Institute of Medical Sciences (AIIMS), Bhopal			
Friday, July 21, 2023	Innovation in Agriculture Shri Raj Shekhar (IAS) (Secretary, Agriculture Govt. of Uttar Pradesh)	Management Lessons from Life Prof. Arup Varma	Public Safety Shri Sanjeev Shami (IPS) (ADG, Selection & Recruitment PHQ, Bhopal)	Social Justice and Welfare Shri Asim Arun, (Minister of Social Welfare Govt. of Uttar Pradesh)
Saturday, July 22, 2023	Heritage Visit and Outbound Activities			
Sunday, July 23, 2023	<u>Rest Day</u>			
Monday, July 24, 2023	Innovation in School Education & Infrastructure Ms. Rashmi Shami (IAS) (Principal Secretary, School Education, Govt. of M.P.)		Indore Swachh Bharat Field Visit	
Tuesday, July 25, 2023	E-Governance Challenges and Policy Strategy Prof. Prashant Salwan		Country Economic Environment and Growth Strategy Prof. Subhasankar Chattopadhyay	

رابعاً المنهاج التدريبي والمواصفات التخصصية:-

أ- **المنهاج التدريبي** : شمل البرنامج التدريبي أسلوب التدقيق بالتجربة الهندية حول كيفية تمكن الجانب الهندي من الانتقال الى الحوكمة الالكترونية وتطبيقها في كافة المجالات الحياتية والتي تمس حياة المواطن وتطويره .
حيث اعتمدت الهند ثلاث خطوات استراتيجية للتحويل الرقمي ودمج المجتمع الهندي فيها وهي كالآتي:-

- **التقسيم الرقمي :-** حيث استطاعت الهند من عبور هذه العقبة عن طريق الآتي:-
 - ١- توفير الحاسبات والأجهزة اللوحية مجاناً للطلبة ولكافة المراحل الدراسية حيث ان الطالب يستلم بالإضافة الى الزي الرسمي والكتب والوجبة الغذائية جهاز لوحي ذكي لمساعدته في الدراسة.
 - ٢- اما بالنسبة لباقي المواطنين فبأمكان أي مواطن تقديم طلب لاي بنك في الهند لغرض شراء حاسبة او جهاز لوحي ذكي حيث يقوم البنك بكافة إجراءات الشراء للجهاز الذكي المطلوب مع تقسيط المبلغ تقسيطاً مريحاً لمقدم الطلب وبسعر فائدة (صفر%) والضرائب تدفع من قبل الحكومة.
 - ٣- الدور الكبير الذي تلعبه الجامعات والمعاهد الهندية في توفير أنماط دراسية مختلفة في مجال التكنولوجيا وسد الفجوات عن طريق رفد المجتمع الهندي بكوادر متخصصة قادرة على سد تلك الفجوات وخصوصاً التقنية منها.
- **الشمول الرقمي :-** حيث استطاعت الهند من توفير الخدمات الأساسية للاتصال والتواصل لكافة المواطنين عن طريق:-
 - ١- توفير خدمة الانترنت في كافة انحاء الهند وتمدت في ذلك على القطاع الخاص في توفير كافة التسهيلات المطلوبة للمستثمرين مع فرض أجور خدمة متدنية جداً.
 - ٢- توفير خدمة الانترنت (مجاناً) في كافة المطارات ومحطات القطارات والمتروا والمستشفيات والمدارس والجامعات والدوائر الحكومية والأماكن الترفيهية والحدائق العامة والمتنزهات وغيرها من المرافق الاجتماعية.
 - ٣- توفير كافة الخدمات الالكترونية عبر منصات رقمية رصينة وفي كافة المجالات الحياتية للمواطنين (الصناعية/الزراعية/التجارية/العلمية/الاقتصادية... الخ).
- **الامن السيبراني :**
 - ١- توفير سحابة الكترونية خاصة بالهند لنشر كافة البرامج والتطبيقات والمواقع الهندية.
 - ٢- كافة البيانات مملوكة لمركز البيانات الوطني لتوفير السيادة المعلوماتية مع توفير النصوص القانونية الرصينة لتمكين الجهة المختصة لمتابعة العقود الالكترونية المبرمة ومحاسبة شركات القطاع الخاص وملاحقتها داخل وخارج الهند.
 - ٣- المراقبة المستمرة وعلى مدار الساعة لاي عمليات احتيال او الخروقات الالكترونية التي قد تطرء على الشبكة المعلوماتية للانترنت.

ب- المواصفات التخصصية :-

- اعتمدت الهند أسلوب نقل التجارب الناجحة بين الولايات المتعددة في الهند وكذلك تجارب باقي الدول التي سبقت في هذا المضمار وكذلك توفير كافة الدراسات والنظريات والبحوث العلمية المختصة في هذا المجال.
- كافة التقنيات والمواقع والبرامج التطبيقية وامنية البيانات تشرف عليها وزارة الالكترونيات وتقنية المعلومات.

خامساً النشاطات الصفية والميدانية :

أ- الصفية والنظرية :-

- كان التدريب النظري يتم في المعهد الهندي للإدارة في مدينة أندورا (IIM) وهو صرح علمي عظيم وقبلة لكل الدارسين من كافة انحاء العالم .
- تم اتباع الأسلوب التفاعلي في اغلب المحاضرات عن طريق فتح أبواب المناقشة والاسئلة والاجوبة وعمل المقارنات بين الإجراءات والطرق المتبعة في الإدارة بين الجانبين العراقي والهندي وكذلك بعض النشاطات العقلية والبدنية لاثبات بعض الأفكار المعينة.
- ب- الميدانية :

- في ولاية (Madhya Pradesh) تضمن التدريب زيارات ميدانية لكل من (معمل تدوير النفايات في أندورا/ المركز المتخصص في مراقبة عمل جمع القمامة) غرفة عمليات// بلدية مدينة أندورا/ مركز شرطة مدينة أندورا/ اكااديمية بوبال الوطنية القضائية/ معهد عموم الهند للعلوم الطبية في بوبال) تم الاطلاع عملياً على النقلة النوعية في الوعي لدى المواطن الهندي واليات التحول الى الأنظمة الرقمية ودورها في تحقيق الرفاهية والسرعة في الإنجاز وتجميع البيانات وتصنيفها للاستفادة منها لاكبر حد ممكن.
- في ولاية (New Delhi) تمت زيارة وزارة الالكترونيات وتقنية المعلومات للاطلاع على كافة البرامج والأنظمة التي تدير عملية التحول الرقمي والطرق والإجراءات المتخذة لتحقيق ذلك وكذلك زيارة مفوضية حقوق الانسان وزارة الصحة ورعاية الاسرة في الهند وأخيراً تم اجراء حفل توديع واستلام شهادات المشاركة في وزارة الخارجية الهندية.

سادساً: التقارير والعروض التقديمية.

- أ-التقارير : كون الدورة تثقيفية فلم تكن هنالك أي تقارير مطلوبة من قبل المشتركين سوى تقارير خاصة بنقيمتنا لأداء الأساتذة المشاركين في المحاضرات وكانت كلها إيجابية.
- ب- العروض التقديمية : لم يطلب منا تقديم أي عرض تقديمي خلال فترة التدريب.

سابعاً : البرامجيات والتقنيات التكنولوجية الحديثة.

أ-البرامجيات:-

- بطاقة ادهار :- وهي شبيهة بالبطاقة الوطنية الموحدة غير ان كافة بيانات بطاقة ادهار موجودة في مركز البيانات الوطني الهندي وفي حالة احتاج المواطن الهندي مراجعة أي دائرة حكومية هندية فبإمكان هذه الدائرة الاطلاع وسحب كافة بيانات المطلوبة للموطن دون حاجة المواطن لعمليات الاستنساخ وجلب بالمستمسكات الخاصة به مما

سهل على المواطن الهندي العديد من الإجراءات والحيلولة دون وقوع أي من حالات الضياع للمستمسكات الرسمية أو التزوير كما ان اغلب المراجعات تكون الكترونية مما حققت مبدء الشفافية في التعامل في منع حالات الرشوة والمحسوبية.

- مركز البيانات الوطني الهندي :- وهو مركز بيانات يحتفظ بكافة البيانات الخاصة بالمواطنين وبأماكن المواطن رفع أي وثيقة رسمية فيه وان أي وثيقة صادرة من هذا المركز هي وثيقة معتمدة ولا توجد أي حاجة لترويج معاملات صحة صدور.
- برنامج القفل الالكتروني :- وهو برنامج خاص وجد لحماية المواطن حيث ان أي دائرة حكومية لاتستطيع الاطلاع على معلومات المواطن دون حصولها على اذن التصريح بالاطلاع من المواطن نفسه مع تحديد البيانات المطلوب الاطلاع عليها مما يضمن السرية في تداول المعلومات والوثائق الرسمية .
- برنامج تلقي الشكاوى في مراكز الشرطة (ITC) :- وهو برنامج يختص بتسجيل شكاوى المواطنين على الأداء الحكومي ومتابعتها والتأكد من صحة الشكاوى المقدمة بما يضمن السرية والشفافية في التعامل واتخاذ الإجراءات الكفيلة في حلها ويسعى هذا النظام الى تقليل اعداد الدعاوى المقدمة للمحاكم ومراجعة عمل أجهزة الشرطة.
- البرنامج الرقمي للرعاية الصحية :- وهو برنامج يضمن للمواطن الهندي الحصول على كافة الخدمات الصحية ولكافة القطاعات (الخاصة والعامة) وكذلك توجد منصة لهوية المريض الصحية وتتيح هذه المنصة للمريض تلقي العلاج حتى وهو بعيد عن وطنه وهنا الحكومة الهندية تغطي ٦٠٪ من التمويل بينما ٤٠٪ تغطيه الحكومة المحلية.
- الموقع الالكتروني (Healing India) :- وهو بوابة فبأماكن المواطن الأجنبي الدخول اليها للاطلاع على المستشفيات المتوفرة ونسب معالجتها للأمراض المشابه للمواطن الأجنبي مع بيان كافة المصاريف العلاجية ودون الحاجة الى وسيط.
- نظام التسوق الالكتروني :- والذي حد بشكل كبير جداً من تداول العملة الورقية والحديدية حيث ان المواطن لا يحتاج سوى جهازه اللوحي الذي عن طريقه تتم كافة معاملات البيع والشراء.
- السحابة الالكترونية الهندية :- حيث نظم كافة البرامج والمواقع الالكترونية وتسيطر على كافة عمليات تداول البيانات حيث اشترطت الهند على كافة الشركات العالمية الدخول الى سوق الرقمي الهندي عن طريق هذه السحابة فقط ولا توجد أي سحابة رقمي ثانية عاملة في الهند.
- الخدمات الجغرافية :- مجموعة في واجهة واحدة.
- الخدمات الرقمية الزراعية :- وهي برامج تسهل على الفلاح عمليات الزراعة من توفير كافة المستلزمات لذلك مثل نوع المحصول المتوقع زيادة الطلب عليه لهذه السنة مع وفرة الامطار او تعيين منابع المياه الصالحة للري او تحديد الجداول والانهار القريبة للمزارع مع توفير افضل أنواع الأسمدة المدعومة من قبل الحكومة والمتوافقة مع المحصول الزراعي.
- تطبيقات خاصة بالطلاب لمختلف المراحل الدراسية : الغرض منها توفير طرق سهلة للفهم ومتابعة الطلبة في أداء واجباتهم المدرسية.

- من ناحية امنية البيانات اعتمدت الهند الشبكة الدولية للمعلومات في توفير كافة الخدمات الالكترونية للمواطن ولخطورة هذه الخطوة اعتمد الهند الطرق الدفاعية الاتية في تأمين بياناتها وهي:-

- ١- توفير فريق متخصص لصد الهجمات الدولية على القطاعات المالية والدفاعية والمدنية.
- ٢- إيجاد دائرة متخصصة في مراقبة تدفق البيانات من الداخل وتسمى دائرة امنية الانترنت الوطنية للحيلولة دون وقوع أي خرق امني للمواقع الرسمية وغير الرسمية الفقرة الأولى والثانية هي لحماية خطوط الانترنت
- ٣- مركز البيانات الوطني حيث يتم فيه حماية قواعد البيانات بشكل أساسي من أي ثغرة قد تطرأ على قواعد البيانات الخاصة بهم والجهة المسؤولة عنه هي مستشارية رئاسة الوزراء.
- ٤- الجهات الرسمية المالكة للبيانات حيث يكون دورها في مراقبة خطوط الشبكة لتلك الجهة او المؤسسة والوصل الغير مصرح به لقواعد بياناتهم .

ب- التقنيات الحديثة الأخرى :-

- تقنية تحويل الفضلات الى غاز : حيث امتازت مدينة أندورا بوجود نظام بيئي متخصص في جمع النفايات وفصلها وتحويل المواد العضوية منها الى غاز يستعمل كوقود للسيارات (CNG) وتحويل الفائض منها الى اسمدة تستخدم بالزراعة والاستفادة من المخلفات الصلبة مثل الزجاج والبلاستيك والحديد في إعادة تدويرها والاستفادة منها وكذلك بالنسبة الى المخلفات الالكترونية والبطاريات المستهلكة حيث أوضح مدير المشروع ان التكلفة الكيلو الواحد من هذه النفايات يكلف بما يعادل (٦٠ روبية) وان العائد من هذه المخلفات يكون (٨٠ روبية) أي بفارق ربح ٢٠ روبية للكيلو الواحد مع العلم ان قدرة سعة المعمل تمكنه من التعامل مع الاف الاطن يومياً.
 - في مجال الطاقة حيث تسعى الهند للاعتماد على الطاقة النظيفة وخصوصاً الطاقة الشمسية عن طريق انتاج الواح شمسية ذات الجودة العالية وقد نجحت في توفير بما يعادل ١٥٪ من معدل انتاج الطاقة الكهربائية في الهند.
 - في مجال الزراعة حيث تعاني الهند من اتساع الأراضي الزراعية مع قلة في منسوب مياه الامطار والانهار وصعوبة حفر الابار الارتوازية للري كون اغلب الأراضي هي ارض صخرية تصعب حتى على الات الحفر بان تعمل فيها فعمدت أساليب الري بالتقطير واستخدام طائرات الدرون (المسيرة) في تحديد مناطق الجفاف التي تواجه التربة ومعالجة التصحر مع وجود حسسات تقيس نسب الجفاف في التربة.
- ت- أخرى : لا توجد.

ثامناً: الموائمة / محاور أخرى

ان اغلب المحاور التي أدت الى انتاج الحكومة الالكترونية في الهند كانت تعتمد بالأساس على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) public-private partnership)) لما يوفره القطاع الخاص من إمكانيات في القدرات الإنتاجية والنوعية للبرامج المستخدمة في هذا المجال غير ان مثل تلك العقود غير مصرح بها لمجلس القضاء الأعلى العراقي. لكن هنالك محورين تعد من اهم المحاور والتي يمكن لمجلس القضاء الأعلى الاستفادة منها وهي :-

١- ان من اهم الامور التي تحقق التكامل بين البرامجيات هو توفر الخط الناقل للبيانات ولتعتبر وزارة الاتصالات من توفير الخط الحكومي المؤمن في الوقت الحالي فبالامكان استخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) في ذلك اذا ما توفرت عوامل التأمين اللازمة لتلك البيانات.

٢- بالإمكان الاستفادة من المركز الوطني للبيانات من حيث الأجهزة والمساحات الخزنية والامكانيات والكفاءات الموجودة في إدارة البيانات وحفظها.

٣- مبادرة الجانب الهندي في توفير كافة التدريبات اللازمة لموظفي الاختصاص لدى الجانب العراقي ورفد العراق بالبرامج والخبرات المطلوبة.

تاسعاً : التجارب المستفادة :

من يطلع على التجربة الهندية يجد ان الهند تمكنت من بناء نفسها بنفسها مع قلة الموارد والصادرات الطبيعية لديهم تمكن الشعب الهندي من نقل اقتصادها من مرحلة الاقتصاد النامي الى مرحلة الاقتصاد المتطور والانتقال من كثرة الإنتاج الى نوعية المنتج مع رفعهم لشعار (صنع في الهند) وبناء المدن الذكية لتوفير الرفاهية للمواطن والاهتمام الكبير في استثمار المناطق السياحية وضياف الأنهار لتكون مناطق جذب سياحي وللاستجمام وبناء المدن النظيفة مثل مدينة أندورا وذلك بالمشاركة الشعبية الواسعة والتي حولت المدينة الى المدينة الأكثر نظافة في الهند .

عاشراً : تقييم البرنامج التدريبي

أ- تقييم الأمور التنظيمية الخاصة بالدورة (سلبى وايجابى) وتشمل (السفر والإقامة وإجراءات تأشيرة الدخول) :

أتقدم بالشكر الخالص الى الحكومة الهندية بشكل عام والى السفارة الهندية ولسعادة السفير الهندي على وجه الخصوص في العراق على الجهود الهائلة والمبدولة في ما يخص الأمور التنظيمية المتعلقة بالسفر والإقامة وإجراءات تأشيرة الدخول والاستقبال الرائع والإقامة الممتازة وتوفير وسائل النقل المريحة والطعام ومن توفير كافة الخدمات الأخرى اللازمة لإقامة الوفد العراقي إقامة مريحة وهائلة.

ب- تقييم المنهاج التدريبي والمؤسسة التدريبية:

حرص المعهد الهندي للإدارة (IIM) ومنذ اليوم الأول على تقديم برنامج تدريبي هادف عن طريق تغطية كافة مفردات الدورة المذكورة انفاً بشكل راقى وعصري مستخدماً أحدث أدوات التدريب والطرق التعليمية وعلى ايدي امهر الأساتذة المرموقين ذوي القدرات والإمكانات الفنية والمعرفية العالية في الجامعات الهندية ومسؤولي المؤسسات الحكومية الهندية.

ج- أي ملاحظات حول تطوير البرامج لاحقاً:

١- زج المبتعثين بدورة سريعة ولمدة شهر على اعلى تقدير في المحادثة باللغة الإنكليزية لعمل إعادة انعاش لذاكرة المبتعث حيث لوحظ وجود ضعف لدى بعض من المبتعثين في هذا المجال وخاصةً في الأيام الأولى الامر الذي أدى الى تعطيل للبعض الاخر لانشغالهم بامور الترجمة واقترح ان تتولى وزارة الخارجية ذلك لما لديها من إمكانيات عليية في هذا المجال.

٢- الاعتماد على الشبكة الدولية للانترنت هي خير بديل في الوقت الحالي عن الشبكة الحكومية المؤمنة اذا ما توفرت عوامل التأمين اللازمة للبيانات.

٣- إعادة النظر في المناهج الدراسية وخصوصاً مناهج الكليات والجامعات فيما يخص التكنولوجيا ولكل ٥ سنوات وكما في الهند لمواكبة التطور الحاصل في هذا المجال.

٤- توسيع مجال البعثات العلمية التخصصية محددة الأهداف مع الزام المبتعث على تطبيق ما تعلمه ونشره بما ينفع الدوائر والمؤسسات العراقية.

٥- فتح المجال وإعطاء التسهيلات اللازمة للقطاع الخاص في ابرام عقود الشراكة (PPP) مع ضرورة اشراك كافة افراد المجتمع العراقي (لمن يرغب بالاشترك) لتوفير كافة المستلزمات الخاصة بالتحول الرقمي.

الحادي عشر : التوصيات والمقترحات

١- ان التحول الالكتروني هي مسئلة سهلة وليست صعبة وخاصة بالنسبة لبلد يتمتع بالخيرات الطبيعية والإمكانات المادية مثل العراق حيث ان الجانب الهندي قد بدء بالتحول الالكتروني منذ عام ٢٠١٥ وهو الان يستعد للدخول الى منتدى مجموعة الدول ال ٢٠ الاقتصادية بحلول ٢٠٢٥ حيث ان هذه النقلة حققت للهند الانتقال من الاقتصاد النامي الى الاقتصاد المتطور وتغير مبدء كثرة الإنتاج الى جودة الإنتاج في حين ان العراق قد بدء بمبادرات التحول الالكتروني منذ سنة ٢٠٠٤ وكانت خطواته كالآتي:-

- ٢٠٠٤ انشاء وزارة العلوم والتكنولوجيا .
- ٢٠٠٧ وضع استراتيجية التحول للحكومة الالكترونية.
- ٢٠١١ انشاء بوابة العراق الالكترونية.
- ٢٠١٢ إقرار قانون التوقيع الالكتروني.
- ٢٠١٦ إقرار قانون الهوية الوطنية.
- ٢٠١٨ انشاء فريق SERT للاستجابة السريعة ضد الهجمات السبرانية.
- ٢٠٢١ وضع الاستراتيجية الوطنية للامن السبراني.

غير ان العراق والى الان لم يتمكن من بناء حكومة الكترونية رغم اتخاذه الإجراءات أعلاه .

٢- ركزت الهند على تطوير الجانب العلمي لديها عن طريق ابتعاث البعثات الدراسية وفق خطط مدروسة مسبقاً وخارت الكفاءات في البعثات الامر الذي أدى الى تطوير الجانب العلمي والتدريسي لديهم.

٣- الجهات والوزارات التي لم يكن لديها تمثيل في الدورة والتي كان لمشاركتها دور كبير وفعال في الاستفادة التامة من مخرجات الدورة لتطوير الجانب الالكتروني داخل مؤسساتهم على الرغم من وجود مقاعد كافية لتمثيلهم وهم كل من :-

(وزارة التخطيط/ وزارة المالية/ البنك المركزي العراقي/ وزارة الاتصالات/ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ وزارة العلوم والتكنولوجيا/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ وزارة الزراعة/ وزارة الصناعة/ وزارة الصحة/ محافظة بغداد) لذا نوصي وبشدة على مشاركة الجهات أعلاه في مثل هكذا دورات مستقبلاً.

٤- ضرورة إيجاد مؤسسة تعني بالسيادة المعلوماتية العراقية لتتمكن هذه الجهة من مسانلة الشركات الخاصة محلياً ودولياً وتوفير اقصى درجات الأمان عند توقيع العقود مع تلك الشركات الخاصة.

٥- إعطاء دور ودعم اكبر لمركز البيانات الوطني العراقي من الأجهزة والمعدات واعداد الكفاءات اللازمة في ادارته.

- ٦- بناء سحابة الكترونية عراقية لتسهيل عمليات تأمين البيانات.
- ٧- بناء فرق وتطوير الموجود لدى الوزارات من ناحية تأمين البيانات وصد الهجمات الالكترونية الداخلية منها والخارجية.
- ٨- الاستفادة من مبادرة الجانب الهندي برفد العراق بالدورات والخبرات والبرامج التي يحتاج اليها العراق.
- ٩- مراجعة النصوص القانونية الخاصة بالتكنولوجيا وتقنية المعلومات وارتباطها بالقوانين الأخرى العراقية فعلى سبيل المثال
- قانون التوقيع الالكتروني العراقي المرقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ النافذ والذي كان أهدافه :
- أولاً: توفير الاطار القانوني لاستعمال الوسائل الالكترونية في اجراء المعاملات الالكترونية.
- ثانياً: منح الحجية القانونية للمعاملات الالكترونية والتوقيع الالكتروني وتنظيم احكامها.
- ثالثاً: تعزيز الثقة في صحة المعاملات الالكترونية وسلامتها.
- ومن هنا فأنا نلاحظ عدم وجود أي ذكر للملفات الالكترونية والسجلات الالكترونية ولا حتى الجهات المختصة بالتصديق الالكتروني في قانون الاثبات العراقي المرقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ النافذ.

ولكم جزيل الشكر ... مع التقدير.

م. رئيس مهندسين/ قتيبة قصي ناجي

مركز التكنولوجيا

٢٠٢٣/٩/١٤